# الإصلاحات الوطنية تركز على «5 محاور» تستهدف تحديث الخدمة المدنية وتطوير النظام القضائي

**خاص / الثورة الاقتصادي**

**ركزت مصفوفة الإصلاحات الوطنية التي تنفذها الحكومة على خمسة محاور أساسية يتضمن المحور الأول إجراء إصلاحات نظام السلطة القضائية والذي يسعى إلى تطوير النظام القضائي وتعزيز استقلال السلطة القضائية من خلال عدد من السياسات والإجراءات منها : تقوية الإطار التشريعي والبناء المؤسسي والتنظيمي للسلطة القضائية، تفعيل دور التفتيش القضائي في الرقابة والتفتيش على أعمال القضاء، توسيع وتعزيز دور القضاء المتخصص ، توسيع استخدام نظم المعلومات وقواعد البيانات في أعمال القضاء ، توسيع مشاركة المرأة في الأعمال الإدارية والوظائف القضائية، تعزيز البنية التحتية للسلطة القضائية .**

ويركز المحور الثاني على إجراء الإصلاح الإداري وتحديث الخدمة المدنية من خلال تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لتحديث الخدمة المدنية والتي تتضمن عددا من السياسات والإجراءات منها : مراجعة وظيفة الدولة و بناء الهيكل التنظيمي والوظيفي للدولة بما يتلاءم مع الأدوار والوظائف الجديدة ويعزز من التنسيق والتكامل بين مؤسسات الدولة ووحداتها الإدارية ، استكمال تطبيق نظام البصمة والصورة البيولوجي لجميع الموظفين والمتقاعدين ، ترشيد حجم الموظفين في الجهاز الحكومي ، تعزيز قدرات المؤسسات التدريبية الحكومية ، تبسيط إجراءات تقديم الخدمات الحكومية إلى المواطنين والمستثمرين، البدء بتطبيق نظام الحكومة الإلكتروني ، إعداد وتطبيق قانون ونظام التدوير في الوظائف العامة، رفع كفاءة وفاعلية إدارة الموارد البشرية في الأجهزة الحكومية .

كما يتضمن المحور الثالث من الأجندة الوطنية للإصلاحات تعميق الإصلاحات المالية والاقتصادية وتطوير مناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال من خلال انتهاج مجموعة من السياسيات والإجراءات الإصلاحية المستقبلية في عدد من المحاور الفرعية المتعلقة بالأداء الاقتصادي الكلي وأداء السياسات الاقتصادية الكلية المالية والنقدية والخارجية والاستثمارية ، حيث ستركز المصفوفة في هذا المحور على جوانب تعزيز طاقات النمو للاقتصاد الوطني ، إصلاح إدارة الموازنة العامة، ترشيد الإنفاق العام، تنمية الإيرادات العامة، إصلاح القطاع النقدي، إصلاح قطاع التجارة الخارجية، سياسات التخفيف من الفقر، الإصلاحات الجمركية، الإصلاحات الضريبية، تطوير البيئة الاستثمارية وتسهيل أداء الأعمال، تعزيز الاندماج الاقتصادي الإقليمي والدولي .

أما المحور الرابع فيركز على مكافحة الفساد وتعزيز المساءلة والشفافية حيث سيركز هذا المحور على تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي والمؤسسي للحد من الفساد والحفاظ على المال العام من خلال تنفيذ مجموعة من الإصلاحات أبرزها : تعزيز البنية البشرية والمؤسسية للهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد وإعداد استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد وتعزيز مشاركة المجتمع المدني والنقابات والمجالس المحلية في مكافحة الفساد وحماية المال العام، إلى جانب تنفيذ قانون الذمة المالية وتنفيذ مبادرة الشفافية في قطاع الصناعات الاستخراجية ، فضلاً عن إنشاء نظام معلومات حماية المال العام ومكافحة الفساد وإنشاء سجل بحالات الفساد على مستوى الجمهورية ،يشمل الشركات والموظفين العموميين المتورطين في حالات الفساد وتعزيز الدور الرقابي لمجلسي النواب والشورى وتكوين تحالف وطني للنزاهة ، كما يشمل تطوير أداء الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة باعتباره محوراً أساسياً لمكافحة الفساد وتعزيز المساءلة والشفافية.

ووفقا للاستراتيجيه فان المحور الخامس يتضمن تطوير منظومة الحكم الجيد من خلال تنفيذ السياسات والإجراءات الإصلاحية في عدد من المجالات والقطاعات ذات العلاقة بهذا المحور وأهمها: توسيع المشاركة السياسية، تطوير البنية التحتية والمؤسسية وآليات العمل للجنة العليا للانتخابات بما يضمن شفافيتها ونزاهتها، تعزيز الحقوق والحريات، تطوير قانون الصحافة والمطبوعات، تعزيز الدور التنموي والاستقلال المالي والإداري للسلطة المحلية والانتقال إلى صيغة ملائمة لنظام الحكم المحلي، تعزيز مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والسياسية .

وتسعى الأجندة الوطنية للإصلاحات ٢٠٠٦-٢٠١٠م إلى صياغة رؤية وطنية شاملة تستجيب لمعطيات الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وتترجم متطلبات التطوير والتحديث وفق الإمكانات والموارد المتاحة والفرص الممكنة التي تولدها ديناميكية الاقتصاد الوطني وتفاعلاته مع الاقتصاد الإقليمي والدولي.

وتقوم الأجندة الوطنية للإصلاحات على تبني مبادرات واقتراح سياسات وتدخلات في مختلف المجالات والأبعاد الاقتصادية والإدارية والسياسية والاجتماعية لمعالجة الإشكاليات والتحديات التي تعيق النمو والتطور في تلك المجالات ,بما يسمح لليمن تجاوز تلك التحديات والانتقال إلى مسار النمو السريع والمتوازن والقابل للاستدامة في إطار من المشاركة الاجتماعية والسياسية الواسعة والفاعلة.

ويتمثل الهدف الرئيسي للأجندة الوطنية للإصلاحات( المرحلة الثانية) ٢٠٠٩-٢٠١٠م في توفير الظروف والمعطيات الأكثر ملائمة لتسريع النمو الاقتصادي لجذب الاستثمار المحلي والأجنبي وتحسين مستويات المعيشة وتوليد فرص عمل جديدة وتطوير منظومة الحكم الجيد بما من شانه توسيع دائرة المشاركة السياسية والاجتماعية وضمان الحقوق والحريات وتعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة ورفع كفاءة الجهاز الإداري للدولة وضمان مشاركة المرأة على نطاق أوسع.

وبينت الدراسة التي أعدتها وزارة التخطيط والتعاون الدولي أنه في إطار الهدف العام تسعى الأجندة إلى وضع أهداف محددة يجرى مراقبة تطبيقها ومتابعة تنفيذها وفق إطار زمني محدد , وتتمثل تلك الأهداف تحفيز مصادر النمو الاقتصادي لتحقيق معدلات نمو عالية وقابلة الاستدامة تسهم في الحد من البطالة والتخفيف من الفقر تحسين كفاءة وفاعلية الجهاز الإداري الحكومي وتعزيز الشفافية والمساءلة على مستوى السلطة المركزية والسلطة المحلية وتوسيع فرص المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمؤسسات المجتمع المدني بما في ذلك تعزيز الدور التنموي للسلطة المحلية في تحقيق التنمية الريفية وكذا توسيع مجالات التعاون الإنمائي مع شركاء التنمية الدوليين

وأوضحت وزارة التخطيط أنه في ضوء مؤشرات الانجاز والتقدم المحرز في إطار أجندة الإصلاحات للأعوام ٢٠٠٦-٢٠٠٨ تم إعداد أجندة الإصلاحات ( المرحلة الثانية) وفق منهجية تشاركية في ضوء الخبرة العملية المحلية وبالاستفادة من الخبرة الدولية، بحيث تضمنت أهدافاً محددة لكل جوانب الإصلاحات فضلاً عن وضع مؤشرات قياس تسمح بمتابعة مستوى التنفيذ في إطار زمني محدد، وقد تم إعداد الأجندة على ثلاث مراحل تمثلت المرحلة الأولى وتمثلت قيام الجهات المعنية بتقييم ومراجعة ما تم انجازه من إصلاحات للأعوام ٢٠٠٦-٢٠٠٨م وتقديم مقترحات بالمبادرات والسياسات المستهدف انجازها خلال السنوات ٢٠٠٩-٢٠١٠م ومراجعة تلك المقترحات من قبل وزارة التخطيط والتعاون الدولي ومواءمتها مع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر ٢٠٠٦-٢٠١٠ والمراجعة النصف مرحلية، وأهداف التنمية الألفية وإخراج المسودة الأولية من الأجندة بشكل منسق ومترابط .

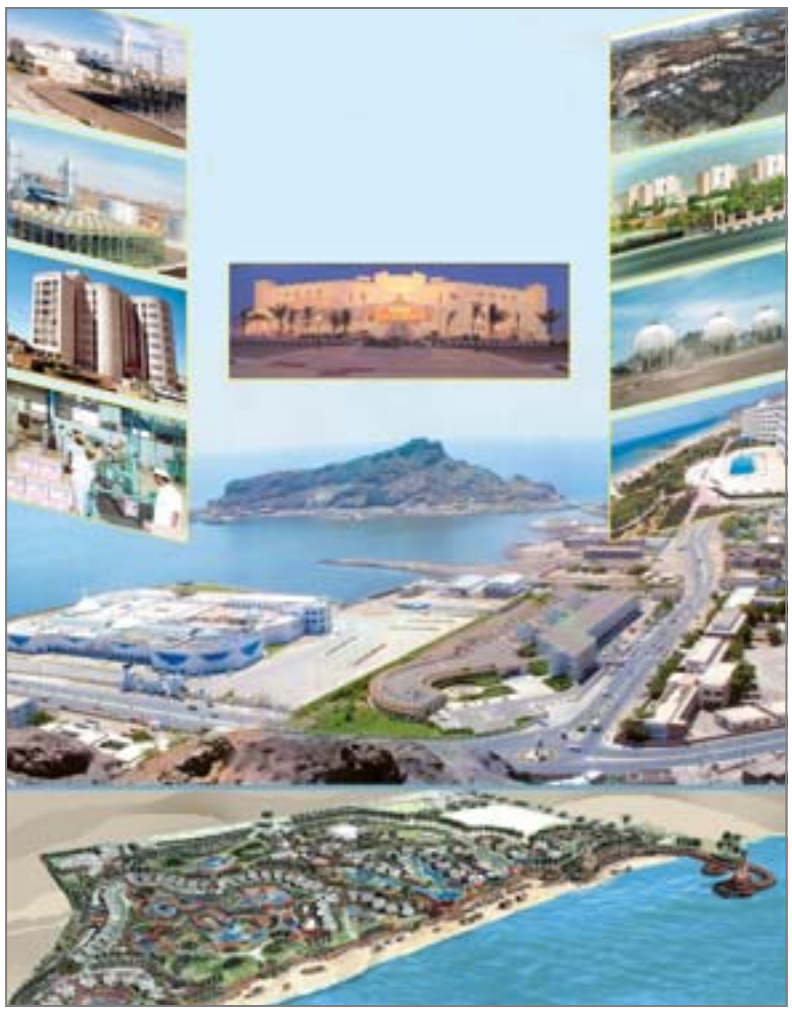

أما المرحلة الثانية فقد تم فيها عقد عدد من الاجتماعات مع القيادات الإدارية والمختصين في الجهات ذات العلاقة لعرض مصفوفة الإصلاحات، واستيعاب ملاحظاتهم عليها وكذا عقد اجتماع وزاري مع الوزراء المعنيين بتنفيذ الإصلاحات واستيعاب رؤاهم وتصوراتهم لأولويات الإصلاح وفترات التنفيذ بالإضافة إلى التواصل مع المانحين وشركاء التنمية لإطلاعهم على مسودة الإصلاحات المقترحة والاستفادة من ملاحظاتهم وخبراتهم في هذا المجال ومناقشة مسودة الأجندة في الاجتماع الاستثنائي لمجلس الوزراء بتاريخ ٢٥ فبراير ٢٠٠٩، وتم على أثره تكليف الوزارات والجهات المعنية بإرسال ملاحظاتها النهائية على الأجندة إلى وزارة التخطيط والتعاون الدولي .

وتضمنت المرحلة الثالثة عقد لقاء للمتابعة مع الوزراء والمختصين في الجهات ذات العلاقة ، تم فيه استعراض ملاحظات الجهات على الأجندة واستيعابها في الأجندة وعقد لقاء موسع مع المانحين بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٢٥ لإطلاعهم على الأجندة واستيعاب ملاحظاتهم النهائية عليها ,كما تم طرح الأجندة على شركاء التنمية المحليين (القطاع الخاص، منظمات المجتمع المدني) في لقاء موسع بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٢٩م والاستماع إلى ملاحظاتهم عليها واستيعابها في الأجندة وإخراج الأجندة في صورتها النهائية وإقرارها من قبل مجلس الوزراء ،

ولفتت الدراسة إلى الإصلاحات المنفذة خلال العامين ٢٠٠٦ – ٢٠٠٨م حيث قامت الحكومة خلال السنوات الماضية بتنفيذ مجموعة واسعة من الإصلاحات في إطار الأجندة الوطنية للإصلاحات شملت العديد من الجوانب والاتجاهات المختلفة والتي من شأنها تعزيز مكون الحكم الجيد وتحسين مستوى الأداء الاقتصادي الكلي والقطاعي وتعزيز الثقة مع المانحين ، وتنمية المشاركة السياسية وتطوير حرية الصحافة والمطبوعات وزيادة دور السلطة المحلية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

وفقاً لمبدأ الفصل بين السلطات فقد تم تنفيذ العديد من الإصلاحات التشريعية والتنفيذية ، حيث تم في الجانب التشريعي تعديل المادة (١٠٤) من قانون السلطة القضائية بهدف ضمان استقلال السلطة القضائية من خلال فصل رئاسة مجلس القضاء الأعلى عن رئاسة الجمهورية ليصبح رئيس المحكمة العليا هو رئيس مجلس القضاء الأعلى، وأصبح المجلس يتمتع بصورة كاملة بالاستقلال المالي والإداري وتم إصدار اللائحة التنظيمية لمجلس القضاء الأعلى بقرار رئيس الجمهورية رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٦م، وبهدف تقوية الإطار التشريعي والبناء المؤسسي والتنظيمي للسلطة القضائية تم إعداد عدد من مشاريع القوانين مثل مشروع قانون جديد للمعهد العالي للقضاء ومشروع قانون التحكيم التجاري ومشروع تعديل قانون المرافعات والتنفيذ المدني ومشروع اللائحة التنفيذية لقانون الأحكام العامة للمخالفات ومشروع التعديلات القانونية الخاصة بقانوني الأحداث والطفل ، كما شملت الإصلاحات في جانب السلطة القضائية العديد من الإجراءات الرامية إلى تفعيل دور التفتيش القضائي في الرقابة والتفتيش على أعمال القضاء وتقييم الأداء وتطوير وتحديث المعهد العالي للقضاء وتعزيز دوره في تأهيل القضاة وتخريجهم للعمل في القضاء إلى جانب توسيع وتعزيز دور القضاء المتخصص وبالأخص القضاء التجاري لتوفير مناخ آمن للاستثمار وتوسيع استخدام نظم المعلومات وقواعد البيانات في أعمال القضاء، إلى جانب تمكين المرأة في القضاء وفق مبدأ تكافؤ الفرص من خلال تعيين قاضية عضواً بالمحكمة العليا لأول مرة في تاريخ السلطة القضائية وتعيين امرأة رئيساً لنيابة محافظة عدن وتعيين عدد من النساء كرؤساء لمحاكم الأحداث بعض النيابات .

ووفقا للدراسة فقد تركزت الإصلاحات الإدارية في مجال تحديث الخدمة المدنية حيث تم إعداد دراسة خاصة بمراجعة دور ووظيفة الدولة وتحديد الأدوار والوظائف التي سوف تحتفظ بها الحكومة والوظائف التي سوف تتخلى عنها لصالح القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، كما تم استكمال إعادة بناء وهيكلة الوحدات الاسترشادية مثل وزارة الخدمة المدنية والتأمينات ومصلحة الضرائب ومصلحة الجمارك ، وفي جانب رفع كفاءة وفاعلية الأجهزة الحكومية في إدارة مواردها البشرية فقد تم مراجعة القوانين وتطوير النظم والسياسات المتعلقة بإدارة الموارد البشرية مثل قانون التأمينات والمعاشات رقم (٢٥) لسنة ٩١م وقانون التأمينات رقم (٢٦) لسنة ٩١م بشأن التأمينات الاجتماعية وصدور قراري مجلس الوزراء رقم (٢٨٧)، (٢٨٩) لسنة ٢٠٠٧م بوضع ضوابط وقيود صارمة على التوظيف والنقل والإعارة والتعاقد وتنظيم حركة التنقلات بين وحدات الخدمة العامة وبين الوحدات الإدارية إلى جانب إعداد وتطبيق نظام التعيين في الوظيفة العامة .

وفي جانب إصلاح نظام الوظائف والأجور والمرتبات تم الانتهاء من تنفيذ المرحلة الأولى من الاستراتيجية الوطنية للأجور والمرتبات والقانون رقم (٤٣) لسنة ٢٠٠٥م بشأن نظام الوظائف والأجور والمرتبات وصدور عدد من قرارات مجلس الوزراء في هذا الشأن بخصوص منح بدل طبيعة عمل للعاملين وشاغلي وظائف المهن التعليمية والمنشآت الصحية ، واستكمال تنفيذ المرحلة الثانية من الإستراتيجية الوطنية للأجور والمرتبات خلال عام ٢٠٠٨م واستكمال بناء قاعدة البيانات المركزية وقواعد البيانات الرئيسية والفرعية وتطبيق نظام البصمة والصورة البيولوجي على جميع الموظفين والمتقاعدين في كافة وحدات الخدمة وفي جميع صناديق التقاعد ،وترشيد حجم الموظفين في الجهاز الحكومي من خلال تنزيل الموظفين المزدوجين والوهميين من كشوفات المرتبات والإحالة إلى التقاعد وإحالة أكثر من (١٥) ألف موظف إلى صندوق العمالة الفائضة.

كما شهدت السنوات ٢٠٠٦ -٢٠٠٨م اتخاذ العديد من الإصلاحات في مجال تحديث الخدمة المدنية وبالأخص في مجال تعزيز قدرات المؤسسات التدريبية الحكومية من النواحي التنظيمية والبشرية والإمكانيات والوسائل المادية وتبسيط إجراءات تقديم الخدمات الحكومية إلى المواطنين والمستثمرين، وتسهيل حصولهم على المعلومات والخدمات بإجراءات سهلة وميسرة وبمواعيد زمنية محددة .

وفي إطار تطوير إدارة الاقتصاد القومي وخاصة الموارد العامة وافق مجلس الوزراء على إستراتيجية إصلاح إدارة المالية والتي تهدف إلى إصلاح نظام الموازنة العامة وإرساء بنية مواتية ومستدامة للسياسة المالية الكلية وتحسين إجراءات تنفيذ الموازنة وإصلاح نظام المناقصات والمشتريات، وقد تم تطبيق نظام التبويب الاقتصادي والوظيفي وفقاً لنظام إحصاءات ٢٠٠١، وتطوير النظام المحاسبي الحكومي ، بالإضافة إلى تطبيق الإطار الاقتصادي متوسط المدى للموازنة ، وتم اعتماد آلية إعداد السقوف التأشيرية عند التبليغ بإعداد الموازنة وطلب كافة البيانات والمعلومات وكذلك الخطط والبرامج والتي بنيت عليها موازنات الجهات عند مناقشة تلك المشاريع، كما تم إصدار الأدلة الإرشادية لقانون ضريبة المبيعات وتم توزيعها على المكلفين وتفعيل نظام الربط لمكلفي ضرائب المبيعات ، وفي الجانب التشريعي تم إعداد مشروع تعديل قانون الجمارك رقم(١٤) لسنة ١٩٩١م ومشروع تعديل قانون ضرائب الدخل رقم(٣١) لسنة١٩٩١م.

كما شهدت الفترة الانتهاء من المرحلة الأولى من مشروع تسهيل وتبسيط الإجراءات الخاصة ببدء الأعمال التجارية والاستثمارية وتنفيذ مشروع كفاءة قطاع التجارة بدعم البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)والذي يتضمن أتمتة أنشطة وأعمال هذا القطاع، إلى جانب إجراء العديد من الدراسات لتحسين المناخ الاستثماري والبدء بتطبيق النافذة الواحدة لكافة المعاملات والخدمات التجارية وتطوير التشريعات القانونية والتنظيمية الصناعية والتجارية ، وبما يواكب التطورات والمستجدات المحلية والإقليمية والدولية، مثل صدور قانون التجارة الداخلية، صدور قانون التجارة الخارجية، صدور اللائحة التنفيذية لقانون تشجيع المنافسة ومنع الاحتكار ، إعداد مشروع مقترح لتعديل بعض مواد قانون السجل التجاري، إعداد مشروع لائحتي قانون الأسماء التجارية وقانون السجل التجاري.

كما تم تركيب وتطبيق العمل بالنظام الآلي الجمركي( ASYCU-DA)في كل المنافذ الجمركية الرئيسية ومعظم المنافذ الثانوية وإعداد دليل الخدمات الجمركي للمتعاملين مع مصلحة الجمارك ، فضلاً عن مواصلة تطوير الإدارة الضريبية عن طريق تشكيل لجنة الهيكل التنظيمي لمصلحة الضرائب والانتهاء من الربط الشبكي بين ديوان عام مصلحة الضرائب ومكاتبها بالمحافظات بغرض تسهيل عملية منح الرقم الضريبي للمكلفين وكذلك الربط الشبكي مع مصلحة الجمارك لتسهيل عملية الحصول على البيانات الجمركية عن مكلفي الضرائب.

وأكدت الدراسة أن السنوات ٢٠٠٦ – ٢٠٠٨م شهدت عددا من الإصلاحات الرامية إلى تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي والمؤسسي للحد من الفساد والحفاظ على المال من خلال إصدار عدد من القوانين مثل قانون الذمة المالية، قانون مكافحة الفساد ، قانون المناقصات والمشتريات الحكومية إلى جانب إنشاء الإطار المؤسسي اللازم لتنفيذ هذه القوانين من خلال انتخاب الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد كهيئة وطنية مستقلة لمكافحة الفساد وإنشاء لجنة عليا مستقلة للمناقصات ، كما شهدت الفترة انضمام اليمن إلى مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية وتدشين حملة توعية وطنية لمكافحة الفساد والمصادقة على دليل المشتريات العامة الوطني ، وكذلك على الأدلة الإرشادية والوثائق النمطية للمناقصات ، فضلاً عن خطوات أولية لإعادة البناء والهيكلة لجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بما يساهم في تعزيز دوره في مكافحة الفساد وإعداد وزارة التخطيط والتعاون الدولي مسودة وثيقة السياسية الوطنية للمساعدات الخارجية كإطار قانوني لتوجيه وتنسيق وإدارة المساعدات القروض الخارجية .

وبهدف تعزيز الدور التنموي والاستقلال المالي والإداري للسلطة المحلية فقد تم تعديل قانون السلطة المحلية السار رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠ وبما يتيح انتخاب محافظي المحافظات ومدراء المديرات وتمكين مجالس السلطة المحلية من إقرار الخطط الإنمائية والحسابات الختامية السنوية وتنفيذ البرامج التنموية و إدارة المشاريع التنموية إلى جانب أعمال الرقابة والمساءلة والمحاسبة للمسئولين التنفيذيين، فضلاً عن تعزيز الموارد المالية للسلطة المحلية، كما تم الانتهاء من إعداد إستراتيجية دعم اللامركزية وتطوير نظام السلطة المحلية بدعم ومساندة المانحين وشركاء التنمية لليمن .

كما تم إعداد مشروع تعديلات على القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٠م للصحافة والمطبوعات وتجرى حاليا مناقشة المقترحات والتعديلات اللازمة حول المشروع الجديد للقانون بحيث يرتكز على كفالة حرية الصحافة وسهولة الوصول إلى المعلومات ويضمن في الوقت نفسه حماية حقوق الصحفيين وعدم التعرض لهم بسبب آرائهم الصحفية واستبعاد عقوبة حبس الصحفي.

كما شملت الإصلاحات المنفذة متابعة استكمال إنشاء المركز الإقليمي للتدريب الانتخابي بالتعاون مع الدول والمنظمات الدولية المانحة المهتمة بالشأن الديمقراطي في بلادنا واستكمال التنسيق والمتابعة مع وزارة التربية والتعليم وجهاز محو الأمية وتعليم الكبار الدارج مواد التوعية الانتخابية في مناهج التعليم العام ومناهج محو الأمية وتعليم الكبار بما يحقق زيادة نسبة الوعي بالعملية الديمقراطية والتجربة الانتخابية ، فضلاً عن البدء بتنفيذ قاعدة بيانات للأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني المهتمة بالديمقراطية والانتخابات ومشاركتها مع اللجنة العليا في برامج التوعية والرقابة على سير العمليات الانتخابية .